



EGYPT

مصر

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

بيان

السيد رئيس الجمهورية

أمام الشق رفيع المستوى للدورة الـ ٧١ للجمعية العامة للأمم  
المتحدة

(نيويورك ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦)

السيد/ بيتر تومسون،

اهنكم على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، متمنياً لكم التوفيق في إدارتها.  
كما أعرب عن التقدير للسيد موجينز ليكتوفت، رئيس الدورة السابقة على جهوده واسهاماته.

السيد الرئيس،

تعقد الدورة الحالية للجمعية العامة بعد ان أطلقنا مرحلة جديدة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها، البيئية والاقتصادية والاجتماعية، باعتمادنا لأجندة التنمية ٢٠٣٠، ووثيقة أديس أبابا لتمويل التنمية العام الماضي. وما لا شك فيه ان تطلع الشعوب، خاصة النامية، لمستوى حياة لائق ونمو مضطرب لهو المسئولية الرئيسية التي نتحملها كقادة وضع الشعوب ثقتها فينا، وحملتنا هذه المسؤولية وفاء للمبادىء الإنسانية التي تقود مسامعينا. ولكن التحديات والإمكانات المتاحة للدول النامية تحول دون الوفاء بمستوى الطموح الوارد في أجندة التنمية، حيث تفتقر الدول النامية لفرص كافية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تحتاج إلى مناخ دولي مناسب، يتمثل في نصيب أكبر من التجارة الدولية وأدوات لتمويل ونقل التكنولوجيا، وتدفق للاستثمارات ومعالجة المديونية، بالإضافة إلى ضرورة ايجاد المناخ المواتي للتنمية وطنياً.

وتطلب مصر بدعم دور الدولة لضمان التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة خاصة فيما يتصل بفعالية شبكات الحماية الاجتماعية، وتعزيز الملكية الوطنية للتنمية. كما تتوه مصر لأهمية تسخير المنظومة المالية العالمية من أجل نظام اقتصادي عالمي عادل يوفر فرصاً منكافئة للتنمية ويساعد على تقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية. حيث تعد الأمم المتحدة المحفل المناسب لتناول هذه المسائل. وانطلاقاً من ذلك، كانت مصر ضمن أول ٢٢ دولة تقدم بمراجعة طوعية لخطتها التنموية في يوليو الماضي.

لقد توصلنا العام الماضي لاتفاق قائم على مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ. وباعتباري منسق مجموعة الرؤساء الأفارقة لتغير المناخ، أؤكد التزام إفريقياً بمواجهة تغير المناخ وفقاً لقدراتها، وتعلوها لتنفيذ آليات التنفيذ للاتفاق الخاصة بنقل التكنولوجيا والتمويل المستدام، ولذا أشألت مصر المسار الخاص بمبادرة الطاقة المتتجدة وطرحتها في إطار رئاستها للجنة القادة الأفارقة المعنية بتغير المناخ، وتتنفيذها لقرارات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة. وتؤكد مصر على أهميتها لتوجيه الدعم لأفريقيا، وعلى أن مواجهة تغير المناخ يجب أن تراعي الإنصاف والحق في التنمية، والالتزام بمبادئ القانون الدولي واهتمامها عدم الإضرار وتعزيز التعاون، ومشاركة مختلف الدول في المشروعات المطروحة، وفقاً للقواعد المنظمة لمؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي.

## السيد الرئيس

بعدما أضحت العالم قرية كونية بفعل الآثار الإيجابية لثورة تكنولوجيا الاتصالات وحرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والتجارة الدولية، ما زلنا نرصد وجها آخر للعولمة بما أفرزته من بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية، حيث ارتبط بها زيادة الفقر واتساع فجوة عدم المساواة واهتزاز العقد الاجتماعي بالعديد من الدول النامية، وقد وضع تضافر تلك العوامل ضغوطاً على تماسك الكيان المؤسسي لتلك الدول. ولعل تلك التحديات والضغوط تمثل أكبر حافز للمجتمع الدولي ليعمل بجدية على توفير أفضل السبل للمؤسسات في كل دولة للاضطلاع بواجباتها والوفاء باحتياجات وطموحات شعوبها.

وفي وسط تلك التحديات التي يموج بها النظام الدولي، استطاع شعب مصر أن يفرض ارادته لتحقيق الاستقرار وحماية الدولة ومؤسساتها بل وتحصين المجتمع من التشرذم والانزلاق نحو الفوضى؛ فأقر دستوراً جديداً يحمي الحقوق والحريات، التي شملها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث كفل الدستور المساواة في الحقوق على أساس المواطنة، ورسخ الحماية للفئات التي تحتاج رعاية، الأمر الذي سمح للمرأة بالفوز بعدد غير مسبوق من مقاعد مجلس النواب، ووسع تمثيل الشباب في المجلس. وبدأ مجلس النواب بالفعل في ممارسة سلطته التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية. وعلى الصعيد الاقتصادي تمضي مصر ثباتاً في تنفيذ خطة طموحة للإصلاح الاقتصادي تراعي البعد الاجتماعي ومتطلبات الحياة الكريمة للشعب المصري، كما تتفذ مشروعات قومية عملاقة لتوسيع شبكة الطرق وإنشاء محطات الطاقة الكهربائية والمتعددة وتطوير البنية التحتية والقدرات التصنيعية وتوسيع الرقعة الزراعية.

## السيد الرئيس

ما زالت منطقة الشرق الأوسط تموج بصراعات دامية، إلا ان مصر استطاعت أن تحافظ على استقرارها وسط محيط إقليمي شديد الاضطراب، وذلك بفضل ثبات مؤسساتها ووعي الشعب المصري بموروثه الحضاري العميق، وهو أمر يتquin على المجتمع الدولي ادراكه ودعمه لما في صالح المنطقة والعالم بأسره، لتستمر مصر كما كانت دوماً ركيزة أساسية لاستقرار الشرق الأوسط، أخذًا في الاعتبار أنها لا تألو جهداً في الاضطلاع بدورها الطبيعي في العمل مع الأطراف الإقليمية والدولية لاستعادة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وعلى رأس النزاعات الدامية في المنطقة، يستمر الوضع الأليم الذي تعشه سوريا على مدار السنوات الماضية، والذي تسبب في مقتل مئات الآلاف وتحويل الملايين إلى نازحين ولاجئين داخل أوطنهم وبالدول المجاورة، ومن بينهم نصف مليون سوري استقبلتهم مصر كأشقاء، يلقون معاملة المصريين فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والسكن. إن نزيف الدم في سوريا وغياب الأفق السياسي أمر لم يعد مقبولاً استمراره. فالمطلوب واضح، وقف فوري وشامل لكل الأعمال العدائية في جميع أنحاء سوريا، يمهد لحل سياسي يحقق الدماء ويحفظ وحدة سوريا وسلامتها

الإقليمية ومؤسسات دولتها، ويحقق طموحات السوريين، ويمنع استمرار الفوضى التي لم تؤد إلا لتفشي الإرهاب. وفي هذا السياق، فإننا نرحب باتفاق وقف العدائيات الذي تم التوصل إليه بجهد مشكور من جانب روسيا والولايات المتحدة، وننطليع لسرعة التحرك الدولي الجاد لاستئناف المفاوضات في أقرب وقت للتوصل لتسوية شاملة للأزمة.

وفي نفس السياق الإقليميالمضطرب ما زال الصراع العربي/ الإسرائيلي جوهر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب تكاتف جهود دول المنطقة والمجتمع الدولي للتوصيل حل نهائي وشامل للصراع. وإذا تبذل مصر مساعيها الحثيثة لتحريك العملية السلمية، وصولاً لتسوية نهائية وسلام دائم وعادل قائم على حل الدولتين؛ فإنها ترحب بالمساعي القائمة على رغبة حقيقة في تحسين الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في ظل ما يعانيه الفلسطينيون من وضع يجب معالجته والتركيز على إنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه من خلال اتفاق سلام وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، يضمن للفلسطينيين حقهم في دولتهم، ويتحقق لإسرائيل منها وسط علاقات طبيعية في محيطها الإقليمي.

وتؤكد مصر أن يد السلام ما زالت ممدودة عبر مبادرة السلام العربية، وتشدد على ضرورة العمل على اتخاذ خطوات بناءة لإنهاء الاستيطان الإسرائيلي وبذء مفاوضات الوضع النهائي، مع التوقف عن الأعمال التي تضر بالتراث العربي في القدس الشريف.

وعلى تماش مباشر مع الأمن القومي المصري، تعيش ليبيا وضعًا دقيقاً وأزمة سياسية عميقة. فرغم أننا حققنا تقدماً العام الماضي بتوقيع اتفاق الصخيرات، إلا أن تنفيذه ما زال متعرضاً. وتقوم مصر بدور نشط لجمع الفرقاء الليبيين ودعم تنفيذ الاتفاق كسبيل لاستعادة وحدة وسلطة الدولة الليبية على أراضيها، والعمل من خلال مؤسساتها الشرعية، من مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية ومجلس نواب وجيش وطني. كما تستضيف مصر اجتماعات للأشقاء الليبيين لتسهيل تنفيذ اتفاق الصخيرات، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ممثلة لكل الليبيين، ومصادقة مجلس النواب عليها، لتتفرغ لإعادة الإعمار، ويترفرغ الجيش الليبي لمواجهة الإرهاب، كما ينبغي سرعة رفع حظر السلاح المفروض على تسليح الجيش. ولا مكان للإرهاب وللميليشيات في ليبيا. فقد آن الأوان أن تُستعاد مؤسسات الدولة الليبية.

وفي اليمن، لا تدخر مصر جهداً لدعم وحدة اليمن وسلامته الإقليمية وعودة حكومته الشرعية. إننا نؤيد جهد المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ، وندعم خطته لحل الأزمة، والتي وافقت عليها الحكومة الشرعية تغليباً للمصلحة الوطنية. ونؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات وأن يعلن سائر الأطراف التزامهم بخطبة المبعوث الأممي للتوصيل لتسوية شاملة في اليمن وفقاً لقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار رقم ٢٢١٦. وستستمر مصر في دعم جهود التسوية وتقديم العون الإنساني للأشقاء اليمنيين، فضلاً عن دورنا الأساسي في تأمين وضمان حرية الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر.

إن أغلب الأزمات العربية انعكاس لحالة من الصراع الدولي، ولا يسعى إلا أن أؤكد رفض مصر للتدخل الأجنبي في الشئون العربية، وأشدد على الالتزام بحسن الجوار، مؤكداً على تضامن مصر مع الدول العربية في مواجهة أي تدخلات خارجية في ضوء ارتباط الأمن القومي العربي بما فيه أمن الخليج العربي بأمن مصر، وأؤكد أيضاً ضرورة التصدي لمساعي إشعال الفتنة الطائفية في العالم العربي.

#### السيد الرئيس

بنفس الالتزام، تتحمل مصر مسؤوليتها تجاه أمن واستقرار القارة الأفريقية، حيث تتولى حالياً رئاسة مجلس السلم والأمن الأفريقي، وتحرص على تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بما يتواكب مع تنامي التهديدات العابرة للحدود، بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك لإحداث نقلة في التعامل مع النزاعات وفقاً لمبدأ "القيادة والملكية الوطنية" لإنجاح جهود بناء السلام. وقد حرصت مصر عبر عضويتها بمجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن الدولي على التنسيق بينهما، وهو ما انعكس بالإيجاب على القضايا الأفريقية في مجلس الأمن، والتي وضعتها مصر على رأس أولوياتها خلال رئاستها للمجلس.

وسرت مصر لدعم بنية السلم والأمن الأفريقية، خاصة تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة. وكثفت مصر مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقاره، حيث استعادت موقعها ضمن أكبر عشر دول مساهمة في تلك البعثات. وتدعى مصر لتبني منظور شامل في مكافحة الإرهاب، من خلال مقاربة لا تقتصر على البعد الأمني وإنما تشمل الجانب الفكري. ومن هذا المنطلق ستستضيف مصر مركز مكافحة الإرهاب التابع لجتماع الساحل والصحراء. كذلك تؤكد مصر أهمية دراسة أي مصادر مستجدة للتوتر،أخذًا في الاعتبار ظاهرة التصحر وشح المياه، والاحتياجات التنموية المتصلة بإدارة المياه العابرة للحدود.

#### السيد الرئيس

وعلى صعيد الأوضاع في قارتنا الأفريقية، تؤكد مصر على أهمية توفير الدعم للحكومة الصومالية من أجل اتمام الاستحقاقات الانتخابية خلال العام الحالي.

وفي بوروندي، تسعى مصر إلى إيجاد حلول لتلك الأزمة السياسية من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي وبدرجة أكبر من خلال مجلس الأمن، حيث تعمل على التعامل مع الأزمة بالشكل المناسب لتهيئة الأوضاع السياسية وتمكين كافة الأطراف البوروندية من تعزيز الحوار السياسي السلمي بعيداً عن استخدام العنف.

ذلك، سرت مصر منذ اندلاع الأزمة في جنوب السودان للمشاركة في الأطر الإقليمية للتعامل معها، حيث انخرطت مصر مع طرف في الصراع والأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق السلام، وتسعى مصر حالياً من خلال رئاستها لمجلس السلم والأمن الأفريقي، إلى إسهام المجلس بدور أوسع في ذلك، وتعزيز التعاون مع الآلية المشتركة للمراقبة والتقييم. وتطالب مصر بالعمل في إطار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنوب السودان بشكل يعيد الاستقرار إلى جوبا.

أما بالنسبة لجمهورية السودان، فإن مصر تقدر جهود الحكومة السودانية التي أسفرت عن التوقيع على خارطة الطريق التي طرحتها الآلية الإفريقية رفيعة المستوى في أبريل الماضي.

السيد الرئيس،

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب بما تمثله من اعتداء على الحق في الحياة خطراً دامغاً على السلم والأمن الدوليين، في ظل تهديد الإرهاب لكيان الدولة لصالح إيديولوجيات متطرفة تتخذ الدين ستاراً للقيام بأعمال وحشية والعبث بمقدرات الشعوب، الأمر الذي يستلزم تعاؤناً دولياً وإقليمياً كثيفاً. ولقد حرصت مصر دوماً على التأكيد على أن التصدي للإرهاب لن يحقق غايته إلا عبر التعامل مع جذور الإرهاب، والمواجهة الحازمة للتنظيمات الإرهابية، والعمل على التصدي للأيديولوجيات المتطرفة المؤسسة للإرهاب ومرؤوجتها. وأبرز هنا مبادرة مصر خلال رئاستها لمجلس الأمن في مايو الماضي لبلورة آلية دولية لمجابهة الأيديولوجيات المغذية للإرهاب.

وتدعو مصر لاتخاذ المجتمع الدولي كافة التدابير للحيلولة دون استغلال الإرهاب للتقدم المعلوماتي والتكنولوجي الذي ساهم في إضفاء أبعاد خطيرة على ظاهرة الإرهاب والتطرف الفكري جعلها أكثر تفشياً في عالم اليوم، الأمر الذي يستوجب العمل من أجل وقف بث الفتن والواقع الإلكتروني التي تُعرض على العنف والتطرف.

السيد الرئيس

يمر العالم بمفترق طرق؛ فلم تعد تهديدات السلم والأمن الدوليين تقليدية، بل أصبحت تمثل ثوابت الحضارة الإنسانية. وكذلك لم تعد التحديات الإنسانية والبيئية والاقتصادية والتنمية والصحية منحصرة بالحدود الدولية، بل أصبحت عالمية، لا يستقيم معها الوصاية الفكرية، واحتكار العلم والمعرفة.

وأنوه هنا إلى أن ميثاق منظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" تضمن أن "الحروب تتولد في عقول البشر"، وأنه في تلك العقول "يجب أن تُبنى حضرون السلام". وأؤكد إمامكم من هذا المنبر، أن آفة هذا الزمان هو الإرهاب الذي تبنته دعاوى التطرف والعنف في عقول البشر. ومن ثم، فإن علينا أن نغرس في تلك العقول قيم التعايش وقبول الآخر.

ولما كانت الثقافة انعكاساً لمنظومة القيم التي يحيا بها الإنسان، فعلينا أن نسخر الثقافة والقدرات التكنولوجية والمعرفية لصالح التنمية وتحقيق السلام. لذلك فإنني أدعو الأمم المتحدة إلى إيلاء اهتمام أكبر للتعامل مع الجوانب الثقافية المتعلقة بالتنمية وتحقيق السلام والقضاء على الفكر الهدام، بما في ذلك النفاد للمعرفة ونقل التكنولوجيا والتصدي للأيديولوجيا المتطرفة، وذلك بالمشاركة الكاملة لمنظمة "اليونسكو"، التي تقدر مصر الأهمية المضاعفة التي يكتسبها دورها في عالم اليوم، وضرورة العمل على تعظيم الاستفادة منها للمساهمة في تحقيق واقع أفضل وأكثر أمناً واستقراراً وتفاهماً يتسع للجميع.

على البشرية أن تستعيد جوهر إنسانيتها، فنشارك في العلم والمعرفة والتكنولوجيا دون احتكار، ونتحدى في مواجهة التهديدات. وكما كانت مصر دوماً مثالاً لتراث الحضارات، فإنها تجدد أمامكم اليوم التزامها بالإسهام المتواصل في تعزيز التعايش داخل الأسرة الدولية، والوصول إلى عالم أكثر أمناً ورخاءً لأجيالنا القادمة.

---